قياس تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي

« دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية » (دراسة حالة).

■ د. أسامة إبراهيم الأزرق* ■ أ. عبدالمنعم الطيب الشيباني **

ملخص الدراسة :.

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ المحاسبية، وإحدى ركائز مفهوم الحوكمة، وتُعدّ التقارير المالية أهم الأدوات لإيصال المعلومات المحاسبية والمالية ونتائج الأعمال لمستخدمي هذه التقارير، وفي ضوء أهمية ما سبق قام الباحثان بإجراء هذه الدراسة التي هدفت إلى قياس مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية الليبي، وقياس تطور هذا المستوى من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة (2007- 2010)، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بتطبيق أهم المقاييس المستخدمة في السنوات الأخيرة لقياس الإفصاح والشفافية، وهو مقياس مؤسسة ستندارد أند بورز (standard and poor's) على التقارير المالية لمصرف الجمهورية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المضمون للتقارير

المالية لجمع البيانات والتأكد من توافر متطلبات المقياس المستخدم بغرض قياس مستوى الإفصاح والشفافية في هذه التقارير. كما تم استخدام أسلوب التحليل النسبي لرصد التغير في مستوى الإفصاح والشفافية وقياسه لهذه التقارير من سنة إلى أخرى خلال سنوات الدراسة،

وقد توصلت الدارسة إلى نتيجة هامة وهي تدني مستوى الإفصاح والشفافية لدى مصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي، مقارنة بالدرجة المقاسية (87) نقطة بمقاييس (**S&P**) إلا إن المصرف قد حقق تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية بنسبة (88 ٪) خلال سنوات الدراسة (2007 -2010) بعد إدارج في سوق الأوراق المالية الليبي.

*– عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

** باحث اقتصادي- قطاع التعليم العام .

1.1- مقدمة :

كان لمطلع القرن الحالي والعقود الأخيرة من القرن الماضي كثير من الأحداث التي من شأنها التأثير على بيئة المحاسبة ومهنتها، فقد توالت الأزمات والخسائر المالية بشكل غير اعتيادي في عالم المال والأعمال، نذكر منها على سبيل المثال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، ومن انهيارات الشركات وفضائحها نذكر أيضا كارثة بنوك الادخار والإقراض في أمريكا، وكذلك فضيحة وانهيار شركتى أنيرون للطاقة وورلدكوم عام 2002 وماتبعهم من انهيار لشركة المراجعة الدولية أرثر أندرسون .

لقد كان لشركة أرثر أندرسون مكانتها المرموقة في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة على الصعيد الدولي والعالمي، فهي تُعد من أضخم شركات المراجعة في العالم، بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار، ويقدر عدد العاملين فيها بأنحاء العالم ما يقارب مائة وستين ألف موظف(القشى،2005)، ولقد توصل كثير من الباحثين والمهتمين بشأن المحاسبة أن الانحراف عن تطبيق المبادئ المحاسبية والتلاعب بها، ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المالية على حقيقتها، من أهم أسباب الأزمات المالية والاقتصادية.

وقد كان ومازال للمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية والهيئات والمؤسسات المهنية دور تجاه هذه الأزمات، ومن بين هذه المنظمات والأجسام منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الذي كان لها دور بارز في إصدار مبادئ الحوكمة المؤسسية سنة 1999م، والتي تم تعديلها سنة 2004م، حيث خصصت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي المبدأ رقم 5 من مبادئ الحوكمة للإفصاح والشفافية (بن الطاهر و بوطلاعة، 2012). ونظرا لأهمية الإفصاح والشفافية والدور الذي لعبه في الأسواق المالية، قامت عدد من المؤسسات المهنية و المالية المعروفة باستحداث مؤشرات للحكم على جودة الإفصاح ومقاييس لقياس درجة الإفصاح والشفافية، مثل: مؤشر مؤسسة المحللين الماليين(AIMR)، ومقياس مؤسسة standard and poor's(s&P) الذي يعد الأكثر شهرة ، واعتمدت عليه معظم الدراسات التي تناولت قياس درجة الإفصاح والشفافية (السهيلى، 2011).

إن مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ المحاسبية التي لها أهمية كبرى لدى المسئولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية؛ نظرًا لتأثيره المباشر في جودة التقارير المالية وكفاءة الأسواق المالية، حيث يُعد الإفصاح والشفافية إحدى الخصائص الرئيسة لجودة التقارير المالية ولهما دور رئيسٌ في رفع كفاءة أسواق المال (السهيلى،2011).كما يُعد الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للمصارف والمؤسسات المالية ومن الأمور الجوهرية؛ لأنهما من صميم العمل المصرفي، ويُعدّ تطبيق الإفصاح والشفافية في المصارف جزءًا من نظام المصارف نفسها (المجهلي، 2009).

2.1- مشكلة الدراسة:.

اتجهت ليبيا في مطلع هذا القرن إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحويل منشآت القطاع العام إلى مشروعات اقتصادية خاصة، حيث تبنت سياسة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية وإنشاء سوق الأوراق المالية، وقد كان لهذا الأمر تأثيره المباشر على الممارسات المحاسبية والتي وضُحت معالمه في وجوب تبني المصارف لمعايير المحاسبة الدولية وفقا للمادة 25 من قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005م، ووجوب اتباع معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وفقا للمادة 55 من النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية لسنة 2006م،إضافة لمتطلبات الإدراج الأخرى وتبلور بعض المفاهيم الجديدة مثل مفهوم الحوكمة.

وقد توصلت **دراسة (الباشا، 2009)** بعنوان **مدى توفر متطلبات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية** باستخدام مقياس(s&P)standard and poor's إلى أن مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية عن الفترة (2004-2007) لمصرف الأمة (الجمهورية حاليا بعد الاندماج 2008) قبل الإدراج في السوق المالي الليبي33.97 من مجموع عدد النقاط 90 نقطة والتي تُعدّ نسبة متدنية جدا .

ومن المعروف أن الإدراج في الأسواق المالية يتطلب مستوى من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وهذا من شأنه أن يعمل على زيادة كفاءة وأداء السوق، ويساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. حيث إن توافر عنصر الشفافية في

التقارير والأسواق المالية يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه وما يتم من صفقات عليها متاحة لجميع المتعاملين فيه،وبشكل يحد من عملية ما يعرف باحتكار المعلومات (مطر، **2006**).

نتيجة للمعطيات السابقة تولد عند الباحثان التساؤل حول مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد إدراجه في السوق المالي الليبي، والتي كان قد سبق قياسه (مصرف الأُمة/الجمهورية) قبل الإدراج في السوق المالي الليبي، وبذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة وعناصرها في التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي : ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟

وباعتبار أن مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وفقا للمقياس المستخدم (مقياس s&p)، يتكون من ثلاثة محاور فرعية، فإنه يتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟
2. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟
3. ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

3.1- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس ومعرفة مستوى تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟
2. معرفة مدى إمكانية استخدام المقاييس العالمية (S & P) في قياس مستوى الإفصاح والشفافية في البيئة المحلية

4.1- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الإفصاح والشفافية في الأدب المحاسبي والممارسات المحاسبية، وعلاقتها بمنع وتقليل التجاوزات والتلاعب بالبيانات والمعلومات المنشورة في التقارير المالية، ومن ثم منع وتقليل الأضرار التي يمكن أن تنتج عن ضعف الإفصاح والشفافية على الاقتصاد الوطني ككل وتبرز أهمية الدراسة في الآتي :

1. إظهار دور وأهمية سوق الأوراق المالية الليبي في النهوض بمستوى جودة التقارير المالية وأثرها في تطوير مهنة المحاسبة ودعم الاقتصاد الوطني.
2. إلقاء وتسليط الضوء على مواطن الضعف في التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية من حيث مستوى الإفصاح والشفافية.
3. إبراز وإظهار مقياس (standard&poor's) ,(s&p) والتعريف به وجذب الاهتمام إلى استخدام المقاييس المعيارية الأخرى في مزيد من البحوث والدراسات وتوظيفها لأغراض بحثية مختلفة بدلًا من الاعتماد على الأسلوب التقليدي(الاستجواب والاستطلاع).

5.1- منهج الدراسة:

تمَّ اتباع المنهج التحليلي لعرض البيانات والحقائق وتحليل نتائج تطبيق المقياس لتحقيق أهداف الدراسة.

6.1- أسلوب وأدوات الدراسة :.

وتمَّ استخدام أسلوب تحليل المضمون للتقارير المالية الصادرة عن مصرف الجمهورية كدراسة حالة، للتأكد من وجود متطلبات المقياس في تلك التقارير، وذلك بتطبيق مقياس (s&p)السابق ذكره والمقارنة بين ما هو موجود في المقياس مع ما هو موجود فعلا في التقارير المالية للوصول إلى مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

7.1- مصادر بيانات الدراسة:

تم الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة من خلال التقارير المالية

لمصرف الجمهورية من إدارة البحوث والإحصاء التابعة لمصرف ليبيا المركزي والموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية ..

8.1- **حدود الدراسة :**

1. **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية الليبي بالجدول الرئيس (أ).
2. **الحدود الزمنية:** تقتصر الفترة الزمنية على أربع سنوات (من سنة 2007 الى سنة 2010).
3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على المعلومات الواردة في التقارير المالية الورقية فقط، ولم تتعداها إلى أية معلومات منشورة أخرى تمشيًا مع منهجية مقياس (s&p) المستخدمة في الدراسة.

9.1- **محددات الدراسة :-**

1- اقتصرت الدراسة على مصرف الجمهورية دون المصارف الأخرى لكبر حجم أصول المصرف وأرباحه السنوية وبذلك يحتل مصرف الجمهورية الترتيب الأول في القطاع المصرفي ليبيا حتى تاريخ هذه الدراسة .

2- عدم وجود تقارير مالية لمصرف الجمهورية بعد سنة 2011 م.

3- انحصار الاهتمام في بيئة المحاسبة في ليبيا بالقوائم المالية بشكل جوهري وليس على التقرير المالي السنوي بشكل كامل.

10.1- **المقياس المستخدم في الدراسة:.**

اعتمد الباحثان في دراستهما على الترجمة الواردة في دراسة (السهيلي ،2011) لمقياس (s&p) المنشورة في مجلة البحوث المحاسبية والصادرة عن الجمعية السعودية للمحاسبة، وذلك بعد المراجعة والمقارنة مع المقياس الأصلي الوارد عن مؤسسة ستاندر أند بورز(S&p) باللغة الإنكليزية ، كما تم حذف بعض النقاط التي لا تتوافق مع بيئة المحاسبة في ليبيا أو أنها غير مستخدمة نهائيا لدى المصارف الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية .

11.1- الدراسات السابقة:

أولا الدراسات المحلية:

1- دراسة (فوكله ،2005) بعنوان " الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الأوراق المالية " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الليبية ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات في ظل غياب سوق الأوراق المالية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج النوعي من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة لإحدى الشركات الصناعية بليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن نشر المعلومات المحاسبية كان مقصورا على جهات معينة ومرتبطًا بطلب المعلومات، وأن انخفاض مستوى الإفصاح يرجع لعدة أسباب منها: الغموض في احتياج وأهداف مستخدمي المعلومات وتكلفة الإفصاح وغياب متطلبات الإفصاح الإجبارية وعدم وجود سوق للأوراق المالية، وكذلك انخفاض مستوى الوعي بأهمية المعلومات لمستخدميها وضعف التنظيم المهنى للمحاسبة، وأنه لعدم وجود سوق للأوراق المالية دور كبير في عدم نشر المعلومات المحاسبية بالكيفية المتعارف عليها في دول اقتصاد السوق.

2- دراسة (الماقوري،2006) بعنوان "مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منها من قبل مصرف ليبيا المركزي»

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الاستفادة من الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي، وماهية المعلومات التي يفترض نشرها خصوصا في ظل المتطلبات الجديدة للجنة بازل، ويتمثل مجتمع وعينة الدراسة في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي،وقد تمَّ توزيع الاستبيان على موظفي الأقسام بهذه الإدارة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن المصارف التجارية تقوم بإفصاح مقبول من حيث مؤشرات السيولة والربحية والمخاطر، وتقوم بالإفصاح عن المخاطر بوجه غير كامل، ولا تقوم بالإفصاح عن سياسة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها، كما تقوم المصارف بإعداد قائمة المركز المالي والدخل والتغير في حقوق الملكية ولا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

3-دراسة (الـدراوي،2007) بعنوان " مدى استيفاء التقارير المالية لمتطلبات سوق الأوراق المالية الليبي".

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات الصناعية تفي بمتطلبات سوق الأوراق المالية، وحاجة المستثمرين من بيانات ومعلومات محاسبية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة في سوق الأوراق المالية في ليبيا، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء الموضوعات ذات العلاقة من خلال الدراسات السابقة والأبحاث والدوريات واستخدم دراسة الحالة من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، واشتمل مجتمع الدراسة على مجموعة الشركات المساهمة التي كانت تعرض أسهمها في سوق الأوراق المالي وقد اختار الباحث الشركة الأهلية للأسمنت والشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف كعينة للدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إعداد القوائم المالية اقتصر على قائمة المركز المالي وحسابات النتيجة وتفتقر المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى خاصية الملاءمة، ولا يتم نشرالملاحظات الهامشية لما يقدم في صلب القوائم المالية ولا يتم نشر الجداول والقوائم الإضافية مع القوائم المالية على الرغم من إعدادها وتأخير عملية المراجعة للقوائم المالية من قبل الشركتين مما يؤدي إلى تأخر في نشر هذا التقرير.

4- دراسة (شادي،2008) بعنوان "مدى اتساق التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية المدرجة ومتطلبات سوق المال" .

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت التقارير المالية تُلبِي احتياجات المستثمرين من البيانات والمعلومات والمحاسبية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية،وتحديد متطلبات الإفصاح في التقارير المالية، وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تساعد على اتخاذ القرارات.وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيت قام الباحث بدراسة التقارير المالية ذات العلاقة، ثم أُخضعت للتحليل والمناقشة بما يحقق أهداف البحث، وقد اشتملت الدراسة على التقارير المالية لمصرفي الصحارى ومصرف سوق الجمعة الأهلي ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الوحدة .

خلصت الدراسة إلى أن المصارف التجارية محل الدراسة تنشر تقرير المراجع الخارجي إلا أنه يوجد قصور من ناحية التوقيت المناسب لذلك، وتقوم المصارف التجارية محل الدراسة بنشر الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مع وجود نقص في عملية الإفصاح عن بعض البنود المهمة بالنسبة للمستثمر، وتفتقد المعلومات المحاسبية في التقارير المالية إلى خاصية الملاءمة من حيث عدم إعداد القوائم المالية بشكل متكامل وعدم نشر القوائم المالية في الوقت المناسب، وهي لا تساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، و كذلك لا تأخذ في الاعتبار احتياجات المستثمر.

5- دراسة (الباشا، 2009) بعنوان « مدى توفر متطلبات الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية» .

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الشفافية في التقارير المالية، وذلك بفحص وتتبع التقارير المالية المنشورة ومقارنتها بمقياس الشفافية للتوصل إلى أوجه القصور في هذه التقارير في ضوء مقياس الشفافية المالية،حيث تمَّ الاستعانة بمقياس (استندرد أند بورز standard &poor's) لقياس درجة الشفافية في تلك التقارير،وتمَّ جمع المعلومات الميدانية عن الدراسة عن طريق تجميع التقارير المالية السنوية لمصرف الأمة عن الفترة (2004-2007) ومصرف الجمهورية حاليا بعد الاندماج (2008)، وقد اتبعت الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة منهج تحليل المضمون، حيث تمَّ تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية ومقارنتها بمقياس الشفافية لاختبار فرضيات الدراسة، وأفضى البحث إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتتمتع بمستوى مناسب من الشفافية

حيث كان المحور الأول والذي يبحث في توفر متطلبات الشفافية في هيكل الملكية وحقوق المساهمين متدنيًا، والمحور الثاني والمتعلق بمتطلبات الشفافية في السياسات المحاسبية متوسطًا

،بينما كان المحور الثالث والخاص بمتطلبات شروط الشفافية في هيكل مجلس الإدارة وعملياته متدنيًا،وكان المستوى العام للشفافية والإفصاح33.97 من مجموع عدد النقاط وهي 90 نقطة وذلك بعد إجراء تطويع المقياس من قبل الباحثة، حيث إن إجمالي عدد

النقاط الأصلية 98 نقطة وهي نسبة متدنية جدا .

6- دراسة (التواتى،2011) بعنوان " سبل الارتقاء بالممارسة المحاسبية المالية لتفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي" .

هدفت الدراسة إلى معرفة السبل التي يمكن بها الارتقاء بالممارسة المحاسبية الحالية في البيئة الليبية،واقتراح آلية لتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية من أجل تفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية الليبي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ اتباع المنهج الاستنباطي والاستقرائي وقد تمثل مجتمع الدراسة في الأكاديميين والوسطاء الماليين في شركات الوساطة والمراجعين في جهاز المراجعة ، وكذلك مكاتب المراجعة و الخبرة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (تحليل النسب) لبيانات الاستبيان، وقد تمَّ التوصل إلى نتائج مفادها موافقة المستجوبين على ما ورد في التشريع الليبي من خلال القانون رقم 1 لسنة 2005 والقرار رقم 463 لسنة 2008، والذي ألزم الشركات المدرجة الليبية على تبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وذلك كوسيلة لتفعيل كفاءة السوق، وهناك قبول عام من قبل المشاركين في البحث على الآلية المقترحة لتبني معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وذلك من أجل تفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية.

7- دراسة (محمد،2013) بعنوان « اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة» .

وهي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في السوق المالي الليبي، وقد هدفت إلى اختبار مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك قياسا بموارد في الإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف المدرجة في سوق المال الليبي خلال الفترة (2007-2010).

استخدم الباحث المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ استخدام مجموعة من المقاييس يمكن من خلالها اختبار مستوى توافر الخصائص النوعية في القوائم المالية

المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في السوق المالي الليبي، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في القوائم المالية لتلك المصارف.

8- دراسة(الحاج،2014) بعنوان " دراسة تحليلية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي ".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك خلال الفترة (2007-2010)، واختبار مدى تأثير بعض العوامل على ممارسات إدارة الأرباح من قبل تلك الشركات، وقد أُجريت هذه الدراسة على عشر شركات يتم تداول لأسهمها في سوق الأوراق المالية الليبي، وتمثل هذه الشركات قطاع المصارف والتأمين والصناعة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الليبية المساهمة المدرجة في سوق المال الليبي تقوم بممارسة إدارة الأرباح خلال الفترة وذلك بنسبة95 ٪ ، وتبيَّن بأن الاختلافات في حجم الشركات وربحيتها لا تؤثر بممارسة إدارة الأرباح بتلك الشركات.

ثانيا الدراسات العربية:

1- دراسة (السهيلى،2011) بعنوان" مؤشر الإفصاح والشفافية في الشركات السعودية ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة السعودية، وذلك بتطبيق مقياس (standard&poor's)على عينة من الشركات السعودية لسنة واحدة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإيجابي الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة،ومن ثم تحليل تلك البيانات، ومحاولة تقديم بعض التفسيرات العملية والنظرية لها، وقد تناولت الدراسة العلاقة بين الشفافية وكلا من حجم الشركة تمركز الملكية، نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وكذلك المراجع الخارجي.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بأسواق المال

الناشئة وتدني المستوى مقارنة بالدول المتقدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة ونوعية المراجع الخارجي ذو تأثير على مستوى الشفافية في الشركات السعودية، وعدم وجود علاقة بين نوعية الصناعة وتمركز الملكية مع مستوى الشفافية.

2- دراسة (عبدالملك،2013) بعنوان " قياس مدى تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودى (مدخل ضبط المعايير) " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة السعودية، وأهمية ضبط معايير المحاسبة السعودية لتحقيق مزيد من الشفافية،وقد أُجريت الدراسة على عينة من الشركات الأكثر تداولا، وكان عددها 42 شركة،وتم تطبيق المقياس على التقارير المالية المنشورة خلال السنة 2009، وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي في الجانب النظري، واستخدم الباحث لقياس الإفصاح والشفافية في الجانب العملي مقياس مؤسسة(standard&poor's)

خلص الباحث إلى عدة نتائج أهمها: أن غياب الشفافية يؤدي إلى الرفع المصطنع للأسهم،وأن ضبط معايير المحاسبة في السعودية يؤدي إلى عدم تلاعب الإدارة بالمعلومات الداخلية، كما أن آليات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحقيق الشفافية بدرجة تجعل سعرالسهم هو السعر العادل، وأن مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة يعد مستوى مرتفعا.

ثالثا الدراسات الأجنبية :

1 - **Pattel and Dalles,2002)Transparency and Disclosure:Overview of Methodology and study Results. United States.**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة الشفافية والإفصاح باستخدام مقياس مؤسسة ستاندرد اند بورز(s&p)، وذلك بتطبيق هذا المقياس لتحديد درجة الإفصاح والشفافية

في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العاملة في أمريكا- بريطانيا- أستراليا- اليابان- دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية، وأظهرت الدراسة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا كانت أكثر شفافية، وكانت الشركات التي تعمل في أسواق دول أمريكا اللاتينية أقل شفافية. (السهيلى،2011؛ عبدالملك،2013)

2-(Zaman et al,2014) Corporate Governance and Firm Performance: ThRole of Transparency and Disclosure in Banking Sector of Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي والأداء المالي لهذه المصارف، واستخدم الباحثون في دراستهم المنهج التجريبي المبني على الملاحظة على عينة تتكون من 30 مصرفا من المصارف العاملة في الباكستان خلال الفترة مابين 2007 إلى 2011، وقد اعتمد الباحثون على ثلاثة محاور رئيسة كمقياس للشفافية والإفصاح، ومكونة له وهي محور الإفصاح عن هيكل الملكية والمستثمرين، ومحور الإفصاح عن هيكل وعمليات مجلس الإدارة، ومحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات.

خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مستوى الشفافية والإفصاح في هذه المحاور والأداء المالي لهذه المصارف باستثناء محور الإفصاح عن هيكل الملكية؛ فإن هناك علاقة عكسية بينه وبين كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن مستوى الشفافية والإفصاح في هذه المصارف أكبر من المتوسط.

12.1-ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:.

1. تناولت هذه الدراسة مصرف الجمهورية المدرج في سوق الأوراق المالية لعدة سنوات متتالية، وهي مالم تقم به الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح والشفافية في الأسواق المالية، حيث كانت الدراسة الأجنبية(pattel&dalles,2002) لسنة واحدة لعدة أسواق عالمية،بينما كانت دراسة (عبدالملك ،2013) ودراسة (السهيلي ،2011) لسنة واحدة؛ أجريت في السوق المالي السعودي، أما دراسة (الباشا، 2009) فقد كانت لعدة سنوات متتالية قبل الإدراج في السوق المالي الليبي.

2. رصدت هذه الدراسة التغير في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية المدرج في السوق المالي الليبي لعدة سنوات بغرض إيجاد التغير في هذا المستوى واتجاهه ومعدل تطوره .

التعريفات الإجرائية :-

1- **الإفصاح (Disclosure):. يعرف بانه** «عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أوفي الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب؛ مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة» (أبوزيد ، 2005 ، ص578).

2- **التقارير المالية (Financial Reports) :. تعرف بأنها** «عصب الاتصال في النظام المحاسبي والقناة الرئيسة التي تنساب من خلالها المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها، وكذلك المرآة التي تعكس وضوح لمستخدميها الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المنشأة». (الرابطي،2009، ص14).

3- **الشفافية (Transparency) :- تعرف بأنها** « الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها» .(عبد الملك، 2013، ص250).

4- **مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standred&Poor's)**.«ستاندرد آند بورز(S & P) هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة، وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات، وهي معروفة جيدا بمؤشراتها في سوق البورصة الامريكي (https://ar.wikipedia.org,2018). ويهدف مؤشر ستاندرد آند بورز إلى أن يكون مؤشرًا رئيسيًا لسوق الأسهم الأمريكية، و يختلف كثير من الناس على أن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 هوأفضل تمثيل للسوق الأمريكية، حيث إنه يحتوي على 500 شركة من الشركات الكبيرة الممتازة بالمقارنة مع مؤشر داو جونز30" (www.sharptrader.com,2014) ، وقد تمَّ تطبيق هذا المقياس لتحديد مستوى الإفصاح والشفافية في الشركات المدرجة في الأسواق المالية العاملة في أمريكا-

بريطانيا- أستراليا- اليابان- دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية. (السهيلي،)2011.

وتمَّ تطبيق هذا المقياس أيضاً في الشركات التي تعمل في تسعة عشر سوقا من الأسواق الناشئة في كل من: آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ومن البلدان العربية تم تطبيقه في كلٍّ من مصر والسعودية (عبد الملك، 2013).

2- الإطار العام لدراسة :-

1.2- نبذة عن مصرف الجمهورية :.

تم تأسيسه بعد صدور قرار التلييب في نوفمبر 1969 م وبعد رفض مصرف باركليز إجراءات التلييب وتنازله عن حصته، وبذلك أصبح المصرف مملوكا لمصرف ليبيا المركزي في ذلك الوقت (إدارة البحوث والإحصاء، 2006). وفي أكتوبر 2007 صدر القرار رقم 50 بشأن الإذن بإدماج مصرف الجمهورية والأمة في كيان مصرفي واحد تحت مسمى مصرف الجمهورية، حيث بدأ العمل فعليا لهذا الكيان في بداية الربع الثانى لسنة 2008 (محمد، 2013). يبلغ رأس المال المدفوع حتى نهاية سنة2011 (1,000,000,000) دينار، ويبلغ إجمالي الأصول بدون حسابات نظامية (28,292,000,000) دينار وبلغ حجم النشاط للمصرف في نهاية سنة2011 مبلغ (380,000,000) دينار، بينما بلغ عدد الفروع والوكالات (150) فرعًا ووكالة وعدد العاملين فيه (5893)عاملاً (التقرير السنوي المالي، 2011).

وقد تم إدراج المصرف في سوق الأوراق المالية الليبي في الجدول الرئيس (أ) بتاريخ 2008/8/10 (www.lsm.ly,2017).

2.2- التحليل النسبي المستخدم :-

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وقياس التغير في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية تمَّ استخدم التحاليل الآتية:

أ- **مقدار التغير** = مستوى الإفصاح والشفافية لأحدث تقرير مالي سنوي (2010) مطروحا منه مستوى الإفصاح والشفافية لأول تقرير مالي سنوي (2007).

ب- **متوسط التغير** = مقدار التغير المتحصل عليه في النقطة السابقة أعلاه (أ) مقسوما على عدد سنوات الدراسة، ولغرض الحصول على متوسط التغير النسبي يتم الضرب في 100 .

د- **نسبة التغير** = مقدار التغير المتحصل عليه في النقطة (أ) مقسوما على مستوى أو درجة الإفصاح والشفافية لأول تقرير مالي سنوي(سنة الأساس) ثم الضرب في 100.

2-3- **إجابات تساؤلات الدراسة :.**

نتناول في هذه الجزئية من الجانب العملي استخدام المنهجية السابقة المشار إليها في تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيس والتساؤلات الفرعية له .

2-3-1- **التساؤل الرئيس الأول :.**

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل سيتم إجابة التساؤلات الفرعية الثلاثة المكونة له كما يآتي:

أ2-3-1-1 **التساؤل الفرعي الأول:.**

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل؛ قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في المحور الأول، وهو هيكل الملكية وحقوق المساهمين، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة لهذه مصرف الجمهورية كما في الجدول (1)، علمًا بأن الدرجة القياسية الواردة لهذا المحور وفق مقياس (**S&P**) في صورته النهائية هي(21) نقطة، ثم القيام بإجراء التحليل النسبي للمصارف مجتمعة من أجل إجابة هذا التساؤل .

1- نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل الملكية وحقوق المساهمين لمصرف الجمهورية

الجدول رقم (1)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الأول :هيكل الملكية وحقوق المساهمين	2007	2008	2009	2010
1	**شفافية هيكل الملكية** هل يقدم التقرير المالي السنوي للمصرف : • استعراض لأنواع المساهمين ؟ • معلومات عن عدد الأسهم العادية المصدرة ،وتلك المصرح بها وغير المصدرة؟ • معلومات عن القيمة الاسمية للأسهم العادية المصدرة، وتلك المصرح بها وغير المصدرة؟	0 0 0	0 0 0	0 0 0	1 2 0
2	**تمركز الملكية** هل يفصح التقرير المالي السنوي للمصرف عن : • أكثر 1 ، 3 ، 5 أو 10 مساهمين ؟* • المساهمين الذين يملكون 10 ٪، 5 ٪ أو 3 ٪ من أسهم الشركة؟	0 0	0 0	0 0	4 0
3	**إجراءات التصويت والاجتماع للمساهمين** هل يحتوى التقرير المالي على : • قائمة بأهم المواعيد للمساهمين ؟ • استعراض لاجتماعات المساهمين (محاضر الاجتماعات مثلا)؟ • وصف لإجراءات المقترحات خلال اجتماعات المساهمين؟ • كيفية انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لحملة الأسهم؟ • كيفية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم؟ • وصف لإجراءات الاستفسار من مجلس الإدارة ؟ • إشارة أو نشرة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات أو مبادئ الممارسات الرشيدة ؟ • النظام الأساسي للشركة ؟	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 **2** 0 0
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الأول	0	0	0	9

*أكثر حاملى الأسهم من ناحية العدد ، أكثر واحد، أكثر ثلاثة ، أكثر خمسة أو أكثر عشرة

(الجدول من إعداد الباحثان، مصدر الأسئلة :مقياس (S&P)) .

من خلال النظر إلى الجدول السابق رقم (1) والذي اشتمل على سنوات الدراسة من سنة (2007 وحتى 2010)، فإنه يلاحظ من خلال النتائج (مجموع النقاط) أن هناك تطورًا حادثًا في سنة 2010، حيث تغير مستوى الإفصاح والشفافية من صفر إلى تسع درجات أو نقاط من إجمالي الدرجة القياسية (21)، وهو ما يشير إلى بطء شديد في التغير خلال هذه السنوات؛ حيث بقي جامدا عند الصفر، ثم قفز إلى تسع درجات في سنة 2010، ويُشير أيضا إلى تدني مستوى الإفصاح والشفافية مقارنًة بالمستوى القياسي(S&P)، حيث لم يصل حتى إلى نصف الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور هيكل الملكية وحقوق المساهمين:.

- **مقدار التغير** = 0 - 9 = 9
- **نسبة التغير** = 9/0 **x** 100 = 900 ٪
- **متوسط التغير** = 9/4 **x100** = 225 ٪ **حيث عدد السنوات** = 4

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي لبيانات مصرف الجمهورية الآتي :-

أ- أن هناك تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية التي تحصل عليها الباحثان لمصرف الجمهورية حيث حقق نسبة 900 ٪ مقارنة بسنة، الأساس وهي صفر.

ب- بلغ متوسط التغير لمدة أربع سنوات (2007 وحتى 2010) في مستوى الإفصاح والشفافية 225 ٪

2-3-1-2 التساؤل الفرعي الثاني :

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لمصرف الجمهورية بعد الاندماج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في المحور الثاني، وهو الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة هذه لمصرف الجمهورية كما في الجدول رقم (2)، علمًا بأن الدرجة القياسية الواردة لهذا المحور وفق مقياس (**S&P**) في صورته النهائية هي (31)، ثم قام بإجراء التحليل النسبي لمصرف الجمهورية من أجل إجابة هذا التساؤل.

1- نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات لمصرف الجمهورية

الجدول رقم (2)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
1	**اتجاهات الشركة(المصرف)**				
	هل يتضمن التقرير المالي للمصرف على :				
	•مناقشة للإستراتيجية التي يتبعها ؟	0	0	1	1
	• معلومات تفصيلية عن نوع النشاط/ الصناعة؟	0	0	0	0
	• ملخص عن الاتجاهات والتغيرات في النشاط/الصناعة؟	0	0	1	0
	• معلومات تفصيلية عن السلعة أو الخدمة التي يقدمها ؟	1	1	1	1
	• تحليل للقطاعات وفقا للأنشطة ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن الحصة الإجمالية في السوق أو حصته لأحد الأنشطة ؟	0	0	0	0
	• أي نوع من أنواع التنبؤات للأرباح في المستقبل؟ بالتفصيل ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن كميات أو أحجام المنتجات أو المخرجات ؟	0	0	1	0
	• أي نوع من أنواع التنبؤات بحجم المخرجات في المستقبل ؟	0	0	0	0
	• معلومات عن خصائص الأصول المستخدمة؟	0	0	0	0
	• مؤشرات الكفاءة مثل (العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية، الخ) ؟	1	0	1	1
	• أي نسب أو مؤشرات خاصة بالصناعة ؟	0	0	0	0
	• الإفصاح عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة ؟	0	0	0	0
	• تفاصيل عن خطط الاستثمار المزمع تنفيذها في السنوات القادمة	0	0	0	0

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
2	**مراجعة السياسات المحاسبي** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : ● الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس ربع سنوى ؟ ● مناقشة لسياسة الشركة المحاسبية ؟ ● الإفصاح عن المعايير المحاسبية المستخدمة؟ ● هل تقدم الشركة حساباتها وفقا لأية معايير متعارف عليها دوليا كبديل؟ وهل تنشر الشركة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدى وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا ؟	0 1 0 0	0 1 0 0	0 1 1 0	0 1 1 0
3	**تفاصيل السياسات المحاسبية** ● هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول ؟ ● هل تفصح الشركة عن طرق استهلاك الأصول الثابتة ؟	1 0	1 1	1 1	1 1
4	**الأطراف دوى العلاقة** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : ● قائمة بالمنشآت الزميلة التي يمتلك المصرف فيها حصة أقلية ؟ ● معلومات عن هيكل الملكية في الشركات الزميلة ؟ ● سجل أو قائمة للعمليات مع الأطراف ذوى العلاقة ؟ ● سجل أو قائمة للعمليات التي تتم بين شركات المجموعة ؟	0 0 0 0	0 0 0 0	0 0 0 0	1 0 0 0

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثاني :الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	2007	2008	2009	2010
5	معلومات عن المراجع الخارجي هل يفصح التقرير المالي السنوي للمصرف على : ❖اسم المراجع الخارجي ؟ ❖تقرير المراجع الخارجي ؟ ❖إتعاب المراجع الخارجي ؟ ❖إتعاب خدمات غير المراجعة المدفوعة للمراجع الخارجي؟	0 0 0 0	1 1 0 0	1 1 0 0	1 1 0 0
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الثاني	4	6	11	10

(الجدول من إعداد الباحثين،ان مصدر الأسئلة :مقياس (S&P)) .

يوضح الجدول السابق نتائج تطبيق المقياس على مصرف الجمهورية في محور الشفافية والإفصاح عن المعلومات، فهو يُظهر أن هناك تغيرًا في مستوى الإفصاح والشفافية خلال سنوات الدراسة وهي الفترة (2007 وحتى سنة 2010)، حيث تغَّير المستوى إيجابيًا سنة 2008 من 4 نقاط إلى 6 نقاط، ثم حدث تغير آخر إيجابيًا سنة 2009 من 6 نقاط إلى 11 نقطة، ثم عاد المستوى ليستقر عند 10 نقاط في سنة 2010 ، وعلى الرغم من التغير الحادث من سنة إلى أخرى في مستوى الإفصاح والشفافية، إلا أنه ظل ضمن المعدل السيئ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدرجة القياسية للمقياس (**S&P**) هي (31)، حيث إن أكبر مستوى محقق للمصرف في سنة 2009 (11) درجة أو نقطة لا يصل حتى إلى نصف الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات :-

- مقدار التغير = 4 - 10 = 6
- نسبة التغير = 6/4 × 100 =150 ٪
- متوسط التغير = 6/4 x 100 + 150 ٪ .

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي السابق لبيانات مصرف الجمهورية الآتي .

1- حدوث تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية حيث كانت نسبة تغير (150 ٪) .

ب- بلغ متوسط التغير لمدة أربع سنوات (2007-2010) في مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور لدى مصرف الجمهورية (150 ٪).

2-3-1-3 التساؤل الفرعي الثالث :.

ما مدى تطور مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي ؟

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل قام الباحثان بتطبيق المقياس على التقارير المالية المتوافرة لمصرف الجمهورية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته ، وبذلك أمكن معرفة درجة الإفصاح والشفافية لكل سنة من سنوات الدراسة لمصرف الجمهورية كما في الجدول(3)،علمًا بأن الدرجة القياسية لهذا المحو روفق مقياس(**S&P**) (35) نقطة.

1- نتائج قياس مستوى الإفصاح والشفافية في محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية

الجدول (3)

	مصرف الجمهورية	سنوات الدراسة			
	المحور الثالث :هيكل مجلس الإدارة وعملياته	2007	2008	2009	2010
1	**هيكل المجلس وتكوينه :** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • تدوين أسم رئيس مجلس الإدارة ؟ • معلومات تفصيلية عن رئيس المجلس بخلاف الاسم/ المنصب؟ • قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ؟ • معلومات تفصيلية عن أعضاء المجلس بخلاف الاسم/ المنصب ؟ • معلومات تفصيلية عن الوظائف/المناصب الحالية لأعضاء المجلس ؟ • معلومات تفصيلية عن الوظائف/المناصب السابقة لأعضاء المجلس ؟ • الإفصاح عن توقيت انضمام كل عضو لمجلس الإدارة ؟ • تصنيف الأعضاء إلى تنفيذيين أو من خارج الشركة ؟	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0	1 0 1 0 0 0 0 0

2	**دور المجلس:** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على: • تفاصيل عن دور مجلس الإدارة في المصرف ؟ • الإفصاح عن قائمة بالمسائل التي تحفظ عليها المجلس ؟ • قائمة باللجان التابعة لمجلس الإدارة ؟ • استعراض آخر اجتماع لمجلس الإدارة (محضر المجلس)؟ • الإشارة بوجود لجنة المراجعة ؟ • الإفصاح عن أسماء لجنة المراجعة ؟ • الإشارة بوجود لجنة المكافآت/التعويضات ؟ • الإفصاح عن أسماء لجنة المكافآت/التعويضات ؟ • الإشارة إلى وجود لجنة التعيينات/الترشيحات ؟ • الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة التعيينات ؟ • الإشارة إلى وجود وظيفة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى لجنة المراجعة ؟ • الإشارة إلى وجود لجنة الإستراتيجية/ الاستثمار/المالية ؟	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0	0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 1 0
3	**تدريب الأعضاء ومكافآتهم** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • الإفصاح عن مدى تقديم التدريب لأعضاء مجلس الإدارة؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة في المصرف ؟ • مناقشة إجراءات قرار تحديد الاتعاب للأعضاء؟ • الإفصاح عن رواتب الأعضاء (بالأرقام)؟ • الإفصاح عن نوعية رواتب الأعضاء (نقدية،أسهم،الخ)؟ • الإفصاح عن ارتباط المكافآت والراتب بالأداء لأعضاء مجلس الإدارة ؟	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0	0 0 0 0 0 0 0

4	**رواتب المديرين وتقويمهم** هل يتضمن التقرير المالي السنوي للمصرف على : • قائمة بأسماء الإدارة العليا من غير أعضاء مجلس الإدارة؟ • الإفصاح عن الخبرات السابقة للإدارة العليا؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم المملوكة للإدارة العليا في المصرف؟ • الإفصاح عن عدد الأسهم في الشركات الزميلة الأخرى التي في حوزة الإدارة العليا ؟ • مناقشة إقرار تحديد رواتب المدراء من غير أعضاء مجلس الإدارة؟ • إعداد المدراء من غير أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم الإفصاح عن رواتبهم ؟ • الإفصاح عن أشكال مرتبات المدراء (غير الأعضاء)؟ • الإفصاح عن ارتباط المكفآت والراتب للمدراء؟ • الإفصاح عن تفاصيل عقد الرئيس التنفيذي؟	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0	1 0 0 0 0 0 0 0 0 0
	مجموع النقاط الخاصة بالمحور الثالث	4	4	4	4

• **الجدول من إعداد الباحثان، مصدر الأسئلة :مقياس (s&P)**

يبين الجدول السابق رقم (3) أن المصرف لم يحصل له أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لهذا المحور والخاص بهيكل مجلس الإدارة وعملياته خلال سنوات الدراسة (2007-2010)، حيث كان المستوى مستقرًا عند 4 نقاط لكل هذه السنوات، فيما كان عدد النقاط الإجمالية التي تحقق الدرجة القياسية (35)، ويبين هذا تدني مستوى الإفصاح والشفافية؛ حيث إنه لم يصل حتى إلى سدس الدرجة القياسية.

2- التحليل النسبي لمحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات:-

- مقدار التغير = 4-4 = 0 .
- نسبة التغير = 0/4 x 100 = 0 ٪ .
- متوسط التغير =0/4 x 100 = 0 ٪ .

يتضح من خلال نتائج التحليل النسبي لبيانات مصرف الجمهورية الآتي :-

1- لم يكن هناك أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية لهيكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية، حيث كانت عدد النقاط المحققة 4 نقاط طوال سنوات الدراسة دون تغيير.

2- أن متوسط التغير لمصرف الجمهورية (0 ٪) نظرا لعدم تحقيق أي تغيير في مستوى الإفصاح والشفافية لهذا المحور.

2-3-2 التساؤل الرئيس الأول:.

نستعرض من خلال الجدول رقم (4) ملخص نتائج قياس الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية والتي من خلالها يمكن الإجابة على التساؤل الرئيسي لدراسة :-

الجدول رقم (4)

نتائج قياس الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية.

تساؤلات الفرعية	2007	2008	2009	2010
محور هيكل الملكية وحقوق المساهمين	0	0	0	9
الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	4	6	11	10
محور هيكل مجلس الإدارة وعملياته	4	4	4	4
الإجمالي	8	10	15	23

يبين الجدول السابق رقم (4) نتائج تطبيق المقياس على التقارير المالية لمصرف الجمهورية، والذي يوضح مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية بالمحاور الثلاثة مجتمعة

أي: أنه عبارة عن مجموع نواتج تطبيق المقياس في محور هيكل الملكية وحقوق المستثمرين ومحور الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات ومحوره يكل مجلس الإدارة وعملياته لمصرف الجمهورية، ولكل سنة من سنوات الدراسة للتقارير المالية السنوية المتوافرة حيث تعتبر القيم متدنية ، حيث نجدها في كل سنة على حدة لم تصل إلىالدرجة القياسية هي(87) نقطة وفق مقاييس(**S&P**) لمستوى الإفصاح والشفافية، بل أن إجمالي النقاط المتحصل عليها خلال مجموعة سنوات الدراسة (2007 - 2010) متدني أيضا حيث بلغ (56) نقطة (8 + 10 + 15 + 23).

2-3-3 . التحليل النسبي لمستوى الإفصاح والشفافية :-

أ- رغم تدني مستوى تطور الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية إلا أن وجود تطور إيجابي في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بوجه عام لمصرف الجمهورية خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغ مقدار التغير 15 نقطة (23- 8)، وبنسبة تغير188 ٪ (8/15 مضروب 100)

ب- بلغ متوسط التغير عن سنوات الدراسة لمصرف الجمهورية نسبة 375 ٪ (4/15 مضروب 100).وتعتبر نسبة (375 ٪) المتوسط العام للتطور في مستوى الإفصاح والشفافية للتقارير المالية السنوية لمصرف الجمهورية محل الدراسة وهو ما يمثل إجابة عن تساؤل الرئيس للدراسة :-

2-4. مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة :-

من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الباشا، 2009) السابقة نلاحظ الآتي

أظهرت دراسة (الباشا، 2009) تدني مستوى الشفافية في التقرير المالي لمستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الأمة، كما أظهرت أن للاندماج مع مصرف الجمهورية دورًا بارزًا في الرفع من هذا المستوى، إلا أنه ظل ضمن المستوى المتدني حتى بعد الاندماج ولم يتجاوز (33,97) نقطة من المستوى القياسي، وقد أظهرت الدراسة الحالية أن مستوى

الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية مازال متدنيا أيضا مقارنة بمقياس (S&P)ولكن هناك تطور إيجابي في مستوى الإفصاح والشفافية خلال سنوات الدراسة ومقارنة بدراسة الباشا.

3- النتائج والتوصيات :-

1.3- النتائج:.

من خلال الدراسة العملية وتحليل مضمون التقارير المالية لمصرف الجمهورية والإجابة على تساؤلات الدراسة، توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها :.

1- رغم تدني مستوى الإفصاح والشفافية لدى مصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية الليبي، مقارنة بالدرجة المقاسية (87) نقطة بمقاييس (**S&P**) إلا أن المصرف قد حقق تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية بنسبة (88 ٪) خلال سنوات الدراسة (2007 -2010) بعد إدارج في سوق الأوراق المالية الليبي، و ذلك على النحو التالي :-

أ- حقق مصرف الجمهورية تطورا في مستوى الإفصاح والشفافية في جانب هيكل الملكية وحقوق المستثمرين بنسبة (900٪) من التطور خلال فترة الدراسة وانطلاقًا من سنة الأساس (2007).

ب- حقق مصرف الجمهورية تطورا في مستوى الإفصاح وفي جانب الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية، في تحقيق نسبة (150٪) من التطور خلال فترة الدراسة وانطلاقًا من سنة الأساس 2007، وقد كان مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور الأكثر تغيرًا من سنة إلى أخرى بين المحاور الثلاثة .

ج- لم تحقق مصرف الجمهورية أي تطور في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية في جانب هيكل مجلس الإدارة وعملياته .

2- كان لإدراج مصرف الجمهورية في سوق المال الليبي دور كبير في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مقارنة بما قبل الإدراج، وهو ما يُظهر أهمية أسواق المال في الرفع من مهنة المحاسبة وشأنها.

3-تفتقر التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق المال الليبي إلى نشر معظم وغالبية المعلومات الواردة في مقياس (S&P) والمتوافقة مع البيئة المحلية، وخاصة ما يتعلق منها بمحور الملكية وحقوق المساهمين، و كذلك ما يتعلق بمحور هيكل مجلس الإدارة وعملياته ذي الصلة الوثقى بمفهوم الحوكمة ومتطلباتها.

3-2 التوصيات :.

من خلال نتائج الدراسة السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1- العمل على الاستمرار في رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في التقارير المالية لمصرف الجمهورية حتى يصل الي مستوي عال وفقا لمقياس (S&P) ولتحقيق ذلك يكون على النحو التالي :-

أ- العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في جانب هيكل الملكية وحقوق المساهمين لأنه يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية في هذا المحور.

ب - العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في جانب الإفصاح عن المعلومات والشفافية المالية لأنه يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية لمصرف الجمهورية في هذا المحور.

ج- العمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتطويره في التقارير المالية في جانب هيكل مجلس الإدارة وعملياته للمصرف، بحيث يؤدي إلى رفع وتطور مستوى الإفصاح والشفافية في هذا المحور خاصة أن مصرف الجمهورية يعاني من قصور شديد وتدنٍ في الإفصاح والشفافية عن هذا الجانب..

2- حثّ المصارف العاملة وتحفيزها على الإدراج في السوق المالي، حيث إن المصارف المدرجة في السوق المالي لا تشكل حتى نسبة 50 ٪ من القطاع المصرفي، لما لذلك من تاثير إيجابي في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وتطور مهنة المحاسبة وكذلك على الاقتصاد القومي بوجه عام.

3- العمل بوجه خاص على قيام المصرف بالتوسع في الإفصاح ونشر المعلومات المالية والمحاسبية والمتعلقة بهيكل مجلس الإدارة وعملياته، والاتجاهات المستقبلية للمصارف، وكذلك نشر النظام الأساسي لها، وإعداد ونشر دليل للحوكمة خاص لكل مصرف في التقارير المالية

4-قيام الجهات المعنية التشريعية والرقابية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي بِحث المصارف وإرغامها على الإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية والمالية المشار إليها،ومتابعة تنفيذها وتطوير آلية نشرها، بحيث يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية .

5- عمل سوق الأوراق المالية الليبي مع الجهات ذات الصلة على:

أ - تطوير شروط ومتطلبات الإدراج بما يكفل الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وزيادة فعاليته، ويكفل للمستثمر اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، ويمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية.

ب - الاهتمام بالمقاييس الدولية وإجراء الدراسات والبحوث والمقارنات بين الشركات على مستوى القطاع الواحد وعلى مستوى القطاعات المتعددة، وكذلك المقارنة مع الدول الأخرى المتوافقة مع بيئة المحاسبة في ليبيا والقريبة منها بغرض اكتشاف مواطن الضعف والخلل وعلاجها.

ج - حث المصارف وتحفيزها وخاصة الصغيرة منها على الاندماج في كيانات واحدة كبيرة ، لما لذلك من تأثير إيجابي في الرفع من مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وخلق روح التنافسية بين بعضها بعض والرفع من مستوى الخدمات المقدمة ونوعها.

4- المراجع والمصادر :-

4-1 المراجع العربية.

1. أبوزيد، محمد ،(2005)، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،إيتراك للنشر

والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الأولى.

2. السهيلى، محمد، (2011)، مؤشر الإفصاح والشفافية في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، السعودية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد العاشر، العدد الثاني .

3. المجهلي، محمد،(2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الحاج لخضر»باتنة»، الجزائر.

4. الباشا، امال ، (2009)، مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

5. الماقوري، عبد المجيد ، (2006)، مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منها من قبل مصرف ليبيا المركزي، رسالة ماجستير(غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

6. الدراوي، أحمد، (2007)، مدى إستيفاء التقارير المالية لمتطلبات سوق الأوراق المالية الليبي،رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

7. التواتى، عبد القادر، (2011)، سبل الارتقاء بالممارسة المحاسبية الحالية لتفعيل كفاءة سوق الأوراق المالية في ليبيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا.

8. الرابطى، مبروك،(2009)، مدى تأثير التحول إلى القطاع الأهلي على مستوى جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا

9. بن الطاهر، حسين و بو طلاعة محمد،(2012)، أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإدارى، جامعة محمد خيضر، الجزائر .

10. **بالحاج، أحمدا،(2014)، دراسة تحليلية لممارسة إدارة الإرباح في الشركات المساهمة الليبية فى سوق الأوراق المالية الليبي رسالة ماجستير(غير منشورة)، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.**

11. **فوكله، مصطفى (2005) الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الأوراق المالية، دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الليبية، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية بالهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد السادس ، العدد الأول بنغازي ، ليبيا.**

12. عبد الملك، رجب، (2013)، قياس مدى تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودى، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، السعودية، جامعة الملك فيصل، المجلد الرابع عشر، العدد الأول.

13. **شادي،محمد،(2008)، مدى اتساق التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية المدرجة ومتطلبات سوق المال، رسالة ماجستير(غير منشورة) الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا**

14. مطر، محمد، (2006)، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، الطبعة الرابعة.

15. محمد، محمد، (2013)، اختبار الخصائص النوعية للتقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة طرابلس، ليبيا.

16. إدارة البحوث والإحصاء، (2006) ،مصرف ليبيا المركزي.

4-2 المراجع الأجنبية.

1-patel,s, and Dallas,g,(2002),transparansy and disclosure :overview of methodologyand study,results unitdstates,standardandpoor.com

2-zaman et al,(2014),corporate governance and firm performance : the role of transparency and disclosure in banking sector of Pakistan

4- 3 المواقع الألكترونية :-

1-www.ISM.LY.20073

2-https;ar;wikpedia.org.2018

3-www.Sharotrader.com.2014

Measuring the development of disclosure and transparency in the financial reports of commercial banks listed on the Libyan stock

"Case study on the Al-Gomhouria bank " market

■ DR.Osama Elazerg* ■ Abd-A aminim Shibany **

Summary :

This study aims to measure the level of disclosure and transparency in the financial reports of the Al-Gomhouria bank. By measuring the level of disclosure and transparency in the financial reports of the Republic of the Republic.(2007-2010). In order to achieve these objectives, the researchers applied the most important measures used in recent years to measure disclosure and transparency. The comparative analysis method was used to monitor the change in the level of disclosure and transparency and to measure these reports from year to year during the years of study,

The study pointed out that the low level of disclosure and transparency in the financial reports of the Al-Gomhouria bank after listing in the Libyan stock market, compared with measured level (87) points by the level of (S & P), has been reported but the bank has achieved a development in the level of disclosure and transparency by (88 %) during the years (2007-2010) ..

Faculty of Economics and Political Science Tripoli University *
Economist – General Education Sector **